

مصر: امنحوا ناشط الإسكندرية محاكمة عادلة

حثت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية على ضمان احترام الضمانات الخاصة بحصول الناشط الإسكندري المعروف، حسن مصطفى، على محاكمة عادلة، وذلك عشية محاكمته المرتقبة في يوم الثلاثاء من الأسبوع الحالي. كما أعربت المنظمة عن خشيتها حيال احتمال أن تكون التهم الموجهة إلى حسن مصطفى عبارة عن تهم ملفقة، وترتكز إلى ما يقوم به من أنشطة معارضة.

وفي حال الزج بحسن مصطفى في السجن لا لشيء سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير عن الرأي، أو غيرها من حقوق الإنسان، فسوف لن تجد منظمة العفو الدولية مفرأ سوى أن تعتبره أحد سجناء الرأي، وعليه فسوف تدعو إلى إخلاء سبيله فوراً ودون شروط.

ولقد وُجّهت إلى حسن مصطفى تهمة الإساءة إلى أحد وكلاء النيابة والتهجم عليه (بموجب أحكام المواد 136، و137 مكرر، و242 من قانون العقوبات) – وهي اتهامات ما انفك حسن مصطفى ينكرها بإصرار. ووقعت الحادثة المزعومة صباح يوم 21 يناير الماضي داخل مكتب نيابة المنشية. إذ توجه حسن برفقة مجموعة من محامي الإسكندرية وناشطيه للاستفسار عن مصير وأماكن تواجد عشرات المحتجين والمارة، بما في ذلك بعض الأطفال، الذين أُلقي القبض عليهم قبل يوم من ذلك التاريخ أثناء القلاقل التي أعقبت محاكمة ضباط شرطة متهمين بقتل المتظاهرين خلال "ثورة 25 يناير". وبحسب ما أفاد به الناشط ماهي نور من الإسكندرية الذي كان متواجداً في المكان حينها، دخل حسن في شجار كلامي مع وكيل النيابة، وعلت أصواتهما، بيد أنه لم يقم بصفع وكيل النيابة، أو التهجم عليه البتة.

وألقي القبض على حسن مصطفى بعد حوالي ساعة واحدة في مجمع محاكم الإسكندرية المجاور لمبنى نيابة المنشية، وتحديدًا أثناء تواجده في الممر الواقع أمام مكتب نائب عام الإسكندرية. وبحسب ما أفاد به ناشطان كانا متواجدين في مجمع المحاكم حينها، قامت مجموعة من عناصر قوات مكافحة الشغب بضربهما أثناء محاولتهما حماية حسن من التعرض للاعتقال.

وقاد وكلاء نيابة المنشية التحقيقات مع حسن، ووجهوا إليه التهم. وقال أحد محامي حسن لمنظمة العفو الدولية أن النيابة لم تقم باستدعاء شهود النفي لاستجوابهم فيما حرصت على استدعاء شهود الاتهام، وأنه لم يعثر بين أوراق القضية على الطلب الذي تقدم به محامي الدفاع لسماع إفادات الشهود.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه كان من الأفضل لمسار العدالة لو لم تقم نيابة المنشية بالتحقيق في الجريمة المزعومة التي ارتكبتها حسن، وجمع الأدلة المتعلقة بها، أخذين بعين الاعتبار أن المشتكي في هذه الحال هو أحد زملاء وكلاء النيابة العاملين في نفس نيابة المنشية، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك على مدى التزامهم الحياد.

ويُحتجز حسن مصطفى حالياً في سجن برج العرب، وقد أعلن إضراباً عن الطعام للمرة الثانية اعتباراً من 14 فبراير الجاري، وذلك احتجاجاً على استمرار توقيفه. ولقد سبق لحسن أن أضرب عن الطعام مدة ثمانية أيام بعد فترة وجيزة من إلقاء القبض عليه احتجاجاً على تعرضه للضرب في السجن، حسب زعمه، ووضعه قيد الحبس الانفرادي بعد ذلك. كما تدعو المنظمة إلى التحقيق بشكل وافي ومحايد ومستقل في جميع المزاعم التي تحدثت عن تعرضه للضرب في السجن، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى القضاء.

ولطالما كان حسن مصطفى من بين الناشطين في صفوف المعارضة منذ سنوات. ففي 20 إبريل 2010، احتُجز حسن أثناء أحد الاحتجاجات المطالبة بوقف العمل بقانون الطوارئ. وتخشى منظمة العفو الدولية أن توجه إليه تهمة ترتبط بنشاطه المعارض. وتحث المنظمة نيابة المنشية على الكشف عن مصير وأماكن تواجد الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم على خلفية الاضطرابات السياسية في الأسابيع الأخيرة.

كما يتعين احترام جميع الضمانات الخاصة بمنح حسن مصطفى محاكمة عادلة. فعلى سبيل المثال، يتعين أن تستدعي محكمة جنح المنشية ماهي نور وغيره من شهود النفي كي يدلوا بإفاداتهم، وذلك اتساقاً مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت مصر عليه بوصفها إحدى الدول الأطراف فيه. وتنص الفقرة (هـ) من البند ثالثاً من المادة 14 في العهد المذكور على حق المتهم في "أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام".

ومنذ أن اجتاحت القلاقل السياسية مصر في أعقاب حلول الذكرى الثانية "لثورة 25 يناير"، تمكنت منظمة العفو الدولية من جمع شهادات تفيد بتعرض المحتجين والمارة، بما في ذلك الأطفال، للاعتقال التعسفي، والاحتجاز والضرب على أيدي عناصر قوات الأمن، وخصوصاً في مدن الإسكندرية، والقاهرة، وطنطا، وأسوان.